جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر
مركز الدراسات
والاستشارات الزراعية

المؤتمر الدولي
الثروة السمكية والأمن الغذائى في الدول العربية والإسلامية
في الفترة من ٢٢-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣م

دور التعاونيات السمكية المصرية فى استقطاب المؤسسات التمويلية لتمويل مجالات الإنتاج السمكى ومشاكل التمويل وطرق حلها

إعـــــــداد

دكتور / سامى محمد أبو العينين

أستاذ م. الاقتصاد السمكى – المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد

مركز صالح كامل – جامعة الأزهر – مدينة نصر – القـاهرة – ت: ٢٦١٠٣٠٨-٢٦١٠٣١١ فاكس: ٢٦١٠٣١٢	كلية الزراعة – جامعة الأزهر – مدينة نصر – القاهرة – ت: ٤٠٢٤١٣٢-٤٠٢٤١٩٠ فاكس: ٤٠١١٧١٠
www SAKC.gq.nu E-mail salehkamel@yahoo.com	E-mail azwolla@yahoo com

دور التعاونيات السمكية المصرية فى استقطاب المؤسسات التمويلية لتمويل مجالات الإنتاج السمكى ومشاكل التمويل وطرق حلها

دكتور / سامى محمد أبو العينين
أستاذ م. الاقتصاد السمكى – المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد

مقدمة

إن جوهر التنمية الاقتصادية فى حقيقة الأمر ما هو إلا سلسلة من المشروعات الناجحة والتى تؤدى فى نهاية الامر إلى زيادة الناتج الكلى المحلى ، أملاً فى زيادة نصيب الفرد الحقيقى من السلع والخدمات فى اقتصاد يخضع لآليات السوق حيث لا توجد شبهة الاحتكار فى كلا من جانبى العرض والطلب .

تلك الاقتصاديات اتفق على تسميتها " بالاقتصاد الحر " أو " الاقتصاد الرأسمالى " وهى تعتمد على القطاع الخاص فى القيام بالمشروعات الإنتاجية أو الخدمية بل تعدى نشاطه إلى مشروعات البنية الاساسية .

ويجمع الهيكل التمويلى الذى يعتمد عليه القطاع الخاص فى اقامة مشروعاته على مساهماته المالية وقروض البنوك أو سوق رأس المال ، وقد يضم مساهمات الجمهور ، وتتخذ تلك المؤسسات قرارها بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية التى يمكن ان تعطى المستثمر أو المقرض قدرا كاف من الاطمئنان لتمويل المشروع ، لذا فان التفكير فى اقامة مشروع لا يخضع للمغامرة غير المحسوبة .

ولقد سعى العاملون بالقطاع السمكى المصرى كثيرا لدى المؤسسات التمويلية لتمويل مجالات الإنتاج السمكى المختلفة ، والنشاطات الأخرى المكملة ، إلا أن ذلك السعى لم يحقق المرجو منه باستثناء جهة تمويلية من داخل القطاع السمكى ذاته سعت جاهدة لتمويله بالقروض إلا أن قدرتها التمويلية ضعيفة للغاية بالنسبة لاحتياجات القطاع وتعرف هذه الجهة بصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك ، ومن ثم اجتهدت التعاونيات السمكية لصائدى الأسماك للبحث عن مؤسسة تمويلية لديها المقدرة المالية لامداد قطاع الصيد بما يحتاجه من رأسمال لمجالاته الإنتاجية والنشاطات الأخرى المكملة ، نظراً للمسئولية الملقاه على عاتقه لتوفير البروتين الحيوانى وتغطيه الفجوة الغذائية البروتينية ، ولقد وجدت بعض

التعاونيات السمكية فى الصندوق الاجتماعى للتنمية المؤسسة التمويلية المنشودة ، ووقعت بعض الاتفاقيات التى سيتم تناولها فى هذه الدراسة ، مع عرض لمشاكل التمويل والاقراض واساليب حلها ، والمقصد من ذلك زيادة القدرة المالية لقطاع الإنتاج السمكى المصرى لاتاحة الفرصة له لاثبات الذات ، وتحقيق الآمال المعقودة عليه لتوفير البروتين الحيوانى بما يتوفر له من مقومات طبيعية تجعله قادراً على تحقيق ذلك .

أهـــداف الدراسة

تستهدف الدراسة تغطية بعض النقاط ذات الأهمية وهى :

اولا – بعض مشاكل التعاونيات بصفه عامة وضعف قدرتها الاقراضية بصفة خاصة.

ثانيا – نشاط صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك خلال الفترة (٩١/٩٠ – ٢٠٠١/٢٠٠٠) ، ومدى قدرته على سد الاحتياجات التمويلية للقطاع السمكى المصرى.

ثالثا – دور التعاونيات السمكية المصرية فى استقطاب الصندوق الاجتماعى للتنمية لتمويل مجالات الإنتاج السمكى المختلفة والانشطة المكملة له .

رابعا – معوقات اقتراض القطاع السمكى وسبل علاجها .

خامسا – توصيات الدراسة فى مجال الاقراض للنهوض بالقطاع السمكى .

الأسلوب التحليلى

اعتمد هذا البحث على أسلوب التحليل الوصفى بالاضافة إلى مجموعة المؤشرات والاساليب الاحصائية لتغطية مناقشات اهداف الدراسة .

مصادر جمع البيانات

تمثلت فى بيانات احصاءات الإنتاج السمكى الصادرة عن الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وبعض المراجع العلمية ، والبيانات الغير منشورة لمشروعى تطوير وتوفير مستلزمات صيد الأسماك وتصنيعها وتسويقها بمحافظة البحيرة ومشروع تنمية صناعة الصيد والثروة السمكية بمحافظتى الإسكندرية ومطروح الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية.

المناقشة

اولا : بعض مشاكل التعاونيات بصفة عامة وضعف قدرتها الاقراضية بصفة خاصة :

على الرغم مما للتعاون والتعاونيات من فوائد ومزايا إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التى تحد وتقلل من تلك الفوائد والمزايا بل يمكن ان تؤدى إلى فشل التعاونيات ومن أهم هذه المشاكل ونقاط الضعف ما يلى :

١- يعتبر النظام التعاونى بطىء فى تطوره وتقدمه وقد يمر وقت ليس بالقليل قبل ان تصبح التعاونيات معتمدة على نفسها ماليا وإداريا .

٢- يفضل كثير من الناس بل وأعضاء التعاونيات انفسهم ان يستثمروا اموالهم خارج الحركة التعاونية ، وهذا يضعف من تدفق الأموال داخل الحركة التعاونية.

٣- عدم اكتراث أغلبية الأعضاء بشؤون الجمعية ومراقبة ادارتها ، مما يتيح الفرصة لأقلية ضئيلة من الأعضاء فرصة التحكم فى أنشطة الجمعية وإدارة شؤونها سواء كانت تلك الجمعية صغيرة ام كبيرة .

٤- ان عدم قيام الجمعية بمسك دفاترها وتدقيق حساباتها بصورة منتظمة قد يؤدى إلى فشل الجمعية .

٥- قد يؤدى البيع بالاجل من جانب الجمعية لاعضائها إلى ان تصبح فى ضائقة مالية نتيجة لضعف السيولة لديها .

٦- ان استثمار اموال طائلة فى اقتناء الموجودات الثابتة فى المراحل الاولى لوجود الجمعية قد يعيق الجمعية عن تأدية عملياتها الجارية فى خدمة اعضائها .

٧- ان عدم توفر التعليم والتدريب التعاونى بصورة كافية لاعضاء الجمعيات والعاملين فيها قد يؤدى إلى فشل العمل التعاونى ويضعف من ولاء الاعضاء لجمعياتهم ولا يوفر المقدرة على ادارة تلك الجمعيات .

٨- ان المبالغة فى اعطاء الاعضاء عوائد على التعامل دون الاهتمام ببناء رؤوس الاموال الاحتياطية والاحتياطيات والمخصصات الأخرى قد يسبب ضعف الجمعية من الناحية المالية .

٩- ان محاولة البدء بالعمل التعاونى لعدد قليل من الاعضاء أو بحجم عمل قليل أو بعمولة منخفضة قد يجر إلى الفشل وكذلك الحال لو ان الجمعية التعاونية بدأت عملا على نطاق كبير قبل ان يتوفر لادارتها والعاملين فيها التدريب الكافى .

١٠- ان سوء الادارة أو سوء استعمال السلطات الادارية هو من الاسباب المعروفة التى تقود الجمعيات التعاونية إلى الفشل الذريع .

١١- تعمل التعاونيات جاهدة على الابتعاد عن منح قروض لاعضائها نظرا لحساسية تحويل اى عضو من اعضائها للمساءلة القانونية عند عدم سداد القرض المستحق عليه ، مما يضعف وضعها المالى امام الجهات المانحة ويقلل من فرص استمراريتها كجهة مقرضة .

ثانيا : نشاط صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك خلال الفترة (٩٠/٩١-٢٠٠٠/٢٠٠١) ، ومدى قدرته على سد الاحتياجات التمويلية للقطاع السمكى المصرى :

يعانى قطاع الصيد بصفة مستمرة من ضعف الاستثمار فى مجالاته المختلفة ، اضافة إلى ضعف الجانب الاقراضى من مؤسسات الاقراض لهذا القطاع ، وكانت هناك دائما مطالبة من جانب قطاع الصيد بافساح المجال الاقراضى له ، وتسعى فى ذلك الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك فى جمهورية مصر العربية .

جدول (١) : انواع القروض ممنوحة للجمعيات التعاونية من صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك من عام ٩١/٩٠ إلى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠

م	عام	قروض قصيرة الاجل بالجنيه	قروض متوسطة الاجل بالجنيه	قروض طويلة الاجل بالجنيه	اجمالى القروض بالجنيه	المسدد بالجنيه
١	٩١/٩٠	٥١١٠٠٠	٩٨٠٠٠	–	٦٠٩٠٠٠	٥٢٣٨٥٠
٢	٩٢/٩١	١٠٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠	–	٤٠٥٠٠٠	٦٨٠٥٠٠
٣	٩٣/٩٢	٤١٥٦٠٠	٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٥٦٠٠	٣٢٠١٥٠
٤	٩٤/٩٣	–	١١٤٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٢٨٤٠٠٠	٤٧٠٦٠٠
٥	٩٥/٩٤	٢٨٠٠٠٠	٢٧٧٠٠٠	–	٥٥٧٠٠٠	٤٥٠٣٣٠
٦	٩٦/٩٥	٩٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٣٣٦٥٣٠
٧	٩٧/٩٦	–	٥٢٠٥٠٠	٥٠٠٠٠	٥٧٠٥٠٠	٣١٤٢٣٠
٨	٩٨/٩٧	–	٣٢٣٠٠٠	–	٢٣٢٠٠٠	٣١٠٥٨٠
٩	٩٩/٩٨	٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٩٥٠٠٠	٥٤٥٠٠	٣٦٨٣٨٠
١٠	٢٠٠٠/٩٩	–	٣٠٤٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٥٤٠٠٠	٣٩٨٩٥٠
١١	/٢٠٠٠ ٢٠٠١	–	٢٠٠٠٠٠	–	٢٠٠٠٠٠	٤١٤١٥٠
الاجمـــــــالى		١٤٥٦٦٠٠	٢٣٨١٥٠٠	٨٤٥٥٠٠	٤٦٨٣٦٠٠	٤٥٨٨٢٥٠

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، **احصاءات الإنتاج السمكى** ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

يتضح من الجدول رقم (١) ان اجمالى القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية بمصر من صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك خلال الفترة من (١٩٩١/٩٠) حتى (٢٠٠١/٢٠٠٠) بلغ حوالى ٤ر٧ مليون جنيه ، سدد منها حوالى مبلغ ٤ر٦ مليون جنيه بنسبة ٩ر٩٧% ، وهنا تجدر الاشارة إلى ان نسبة التسديد مرتفعة ، مما يزيد ويدعم موقف

قطاع الصيد لدى مؤسسات اقراض فى منح القروض وبتسهيلات مشجعة وبمبالغ اكبر للنهوض بقطاع الصيد .

كما يتضح ضآلة قيمة اجمالى القروض والتى بلغت حوالى ٤ر٧ مليون جنيه على مدار احد عشرة سنة لقطاع الصيد على مستوى جمهورية مصر العربية ، وهو امر يوضح ما يعانيه هذا القطاع من عدم الدعم الاقراضى ، اذا ما تم مقارنته برأسمال اسطول الصيد المصرى فى البحر المتوسط ، والذى تم تقديره بواسطة دراسة علمية وفقا لاعداد المراكب الالية والشراعية لعام ١٩٩٩ وبلغ حوالى ٤٠٠ مليون جنيه .

كما تتميز قروض صندوق دعم الجمعيات بطول فترة الاقراض والتى تصل إلى عشرة سنوات مع تدنى سعر الفائدة إلى حوالى ٢% ، الا ان المبالغ المتاحة غير كافية للنهوض وتطوير القطاع السمكى ، سواء مراكب صيد أو خدمات ، حيث يتضح ان نسبة مساهمة قروض صندوق الدعم بانواعها الثلاثة القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل على مدى احد عشرة عاما تبلغ حوالى ١% فقط من استثمارات القطاع السمكى فى مراكب الصيد دون غيرها .

ثالثا –دور التعاونيات السمكية المصرية فى استقطاب الصندوق الاجتماعى للتنمية لتمويل مجالات الإنتاج السمكى المختلفة والانشطة المكملة له

استطاعت الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك بمحافظة البحيرة وهى جمعيات المعدية وادكو ورشيد احداث طفرة فى المجال الاقراضى لقطاع الصيد ، وذلك لنجاحها فى عقد اتفاق مع الصندوق الاجتماعى للتنمية تحت مسمى (مشروع تطوير وتوفير مستلزمات صيد الأسماك وتصنيعها وتسويقها) ، والذى تمت فيه موافقة الصندوق الاجتماعى للتنمية على منح هذه الجمعيات كوكالة منفذة للمشروع قرضا قيمته (عشرة ملايين جنيه مصرى)، تودع لدى البنك الاهلى المصرى كجهة وسيطة تتحمل مخاطر الائتمان مقابل فائدة بسيطة تحصل عليها من المستفيدين من المشروع ، وتعرف مثل هذه العقود بين الصندوق والوكالة المنفذة والجهة الوسيطة بالعقود الثلاثية .

تشمل مجالات المشروع كل ما يتصل بقطاع الصيد من انشاء وحدات صيد جديدة وشراء مكائن ، وعمرات تكنة ومكائن ، وشراء معدات الصيد وتوفيرها وتصنيعها ، وما يخص المشاريع التجارية والتسويقية ، وانشاء الصناعات المكملة والورش البحرية الميكانيكية والكهربائية ، وتصنيع الأسماك ومنتجاتها ، وغيرها من الانشطة المرتبطة بصيد وتداول وتصنيع وتسويق الأسماك ومنتجاتها .

اضافة إلى موافقة الصندوق الاجتماعى للتنمية على تمويل الوكالة المنفذة للمشروع بمنحة لا ترد لتمكينها من القيام بمهامها بنسبة ٧% من قيمة القرض تصرف فى الاغراض التالية :

١- الدعم المؤسسى للوكالة المنفذة .

٢- تدريب المستفيدين على إنتاج وتصنيع وسائل مستلزمات الصيد والتسويق ... الخ .

٣- تدريب الجهاز الادارى للمشروع على النواحى الادارية والفنية والائتمان .

٤- المعاونة الفنية للمستفيدين .

كما اوضح الاتفاق الفئات المستفيدة والمستهدفة وكانت على النحو التالى :

١- الشباب ممن لديهم الرغبة فى ادارة وتنفيذ مشروعات الصيد من الحاصلين على رخصة صيد ، وكذلك الراغبين فى اقامة مشروعات لتصنيع وتداول وتسويق الأسماك وتوفير مستلزماتها .

٢- اصحاب الخبرة من الصيادين والعاملين فى مجالات الصيد والتصنيع والتداول للأسماك ومستلزماتها ويرغبون فى تطوير مشروعاتهم .

٣- مجتمع الصيادين والمردود الاقتصادى والاجتماعى العائد عليه عند تنفيذ المشروع والانشطة المرتبطة به .

بدأ العمل بهذا الاتفاق اعتبارا من اول يوليو ١٩٩٨ ، وبلغ اجمالى قيمة القروض التى قدمها المشروع للمستفيدين حتى شهر مايو ٢٠٠٣ حوالى ثمانية (٥ر٨) مليون جنيه تم خلالها تنفيذ عدد ٢٤٧ مشروع صغير فى مختلف المجالات .

ولقد اتاح المشروع الممول من الصندوق الاجتماعى المجال امام مئات الشباب الذين لديهم الخبرة فى مجال الصيد من العمل وامتلاك وحدات صيد ، ذات مردود اقتصادى واجتماعى ، وله مردود ايجابى على المستوى القومى .

جدول (٢) تنوع مجالات الاقراض لمشروع محافظة البحيرة

م	نوع المشروع	عدد المشروعات	اجمالى المنصرف بالجنيه
١	عمرات موتور	٨٩	٢٧٠٧٠٠٠
٢	احلال وتجديد تكنة	٣٧	١٨٦٥٠٠٠
٣	انشاء مراكب جديدة	٦٧	٢١٧٦٠٠٠
٤	شراء غزول وشباك	٣٦	٧٧٩٠٠٠
٥	محلات بيع ادوات صيد	٩	٢٨٠٠٠٠
٦	محلات تجارة أسماك	٤	١١٧٠٠٠
٧	تصنيع رنجة وتدخين أسماك	١	٥٠٠٠٠
٨	مصنع ثلج	١	٢٠٠٠٠٠
٩	تصنيع احبال وشباك	١	٣٥٠٠٠
١٠	قزق صيانة مراكب	٢	١٣٥٠٠٠
	الاجمـــــالى	**٢٤٧**	**٨٣٤٤٠٠٠**

المصدر : الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بالمعدية – مشروع تطوير وتوفير مستلزمات الصيد بمحافظة البحيرة – مايو ٢٠٠٣

كما اتاح المشروع فرص عمل دائمة وموسمية مثل تجارة الأسماك ، وتجارة ادوات الصيد ، انشاء تكنة جديدة ، وتصنيع الثلج ، وتصنيع حبال ، وتصنيع رنجة ، وانشاء القزق، وزيادة مستلزمات الصيد على المركب بشراء غزول اضافية ، وكلها مشروعات صغيرة اتاح لها المشروع الممول من الصندوق الاجتماعى الفرصة الاقراضية لكى تستفيد من مميزات المشروع لتحقيق الاهداف المرجوه منه ، كما يتضح تنوع المشروعات الصغيرة لتشمل مجالات عديدة داخل القطاع السمكى ، بما يوضح ان المشروع يغطى كافة المجالات التى يشملها القطاع السمكى .

ومن المزايا الهامة التى يقدمها الصندوق الاجتماعى للتنمية للوكالة المنفذة منحة لا ترد بنسبة ٧% من قيمة القرض تصرف على اغراض محددة ذكرت سابقا ، الا ان الوكالة المنفذة استطاعت الحصول على موافقة الصندوق لتحويل جزء من هذه المنحة وقدره (١٤٠) الف جنيه للمساعدة فى انشاء قزق لخدمة مراكب الصيد بميناء المعدية الجديد ، ويعتبر هذا الامر غاية فى الاهمية لما له من اهداف تخدم مراكب الصيد من حيث التحديد والسيطرة على اسعار خدمات القزق وعدم ارتفاعها ، مما يحسن من اقتصاديات مراكب الصيد ، اضافة إلى تقديم بعض الخدمات المجانية ، حيث ان الوكالة المنفذة ما هى الا الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بالمعدية ، والتى يشعر الصياد وملاك المراكب نحوها بأنها ملكهم وبيتهم والمدافع عنهم ، فلا مجال هنا للوكالة المنفذة الا خدمة وحماية الصياد والمساعدة المجانية لمن يستحقها.

بعد هذه الرؤية الواضحة تقدمت الجمعية التعاونية لاصحاب السفن الالية بالانفوشى للصندوق الاجتماعى للتنمية بمشروع تعمل من خلاله كوكالة منفذة لخدمة صائدى الأسماك، والمجالات الأخرى التى يشملها القطاع السمكى بمحافظتى الإسكندرية ومرسى مطروح ، وبعد الدراسة المستفيضة من جانب اجهزة الصندوق الاجتماعى تمت الموافقة على توقيع عقد اتفاق يعرف بالعقد الثنائى ، ويعنى ذلك ان الاتفاق بين جهتين هما الوكالة المنفذة والصندوق فقط ، على ان يقوم الصندوق الاجتماعى بابلاغ البنوك بتمويل المشروعات الصغيرة المحولة اليهم من الوكالة المنفذة بملف كامل المستندات والدراسات الفنية والجدوى الاقتصادية ، وفقا لاتفاق اخر بين الصندوق والبنوك على المستوى القومى .

ولقد تقدم للوكالة الـ ة منذ بداية العمل بالمشروع فى ٢٠٠٠/١٠/١ حتى ٢٠٠٢/١٠/١ عدد ٣٢٠ طلب حصول على قرض ، استطاعت الوكالة المنفذة تحويل ٢١٠ ملف كامل المستندات والدراسات إلى البنوك ، تم اقراضها وبلغت قيمتها حوالى (١ر٦) مليون جنيه ، حوالى ستة مليون ومائة الف جنيه ، وتحتاج الملفات المتبقية وعددها ١١٠ ملف تمويل يبلغ اربعة ملايين جنيه ، ليصبح اجمالى القروض التى سيتم الاستفادة منها للقطاع السمكى بمحافظتى الإسكندرية ومطروح حوالى (١٠) عشرة ملايين جنيه ، مما يوضح حاجة القطاع السمكى الماسة لدعم المؤسسات التمويلية .

كما قدم مشروع محافظات الإسكندرية ومطروح الدعم التمويلى لبعض الشباب الذين حضروا الدورة التدريبية فى تربية الأسماك التى تبناها المعهد القومى لعلوم البحار بالإسكندرية ، حيث تم اقامة بعض الاقفاص لتربية الأسماك باللاجون الغربى بمحافظة مرسى مطروح ، وتعتبر هذه المشروعات بداية طيبة لجذب الشباب للعمل فى القطاع السمكى ، ولا شك ان ذلك سيكون له مردود ايجابى .

مما سبق يتضح ان اجمالى القروض الممنوحة حاليا والتى ستمنح للمشروعات الصغيرة والتى تخص القطاع السمكى بمحافظة البحيرة ، ومحافظات الإسكندرية ومطروح تبلغ قيمتها حوالى ستة عشرة مليون جنيه ، وذلك خلال فترة زمنية بلغت خمسة سنوات بمحافظة البحيرة وثلاثة اعوام بالنسبة لمحافظات الإسكندرية ومطروح ، بينما قدم صندوق الدعم للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك على مستوى جمهورية مصر العربية ولفترة زمنية امتدت عشرة سنوات قروض قيمتها اربعة ملايين جنيه ، مما يوضح عدد من النقاط الهامة والتى منها :

(١) حالة القطاع السمكى الماسة لدعم المؤسسات التمويلية بصورة افضل واقوى خاصة صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك .

(٢) نجاح مجلس ادارات الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك بمحافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح فى عقد اتفاقات مع الصندوق الاجتماعى تعود بالفائدة على صيادى الأسماك بهذه المحافظات ، وهو يدل على ان مجالس الادارات تختلف فى

مقدرتها وفعاليتها الادارية ، وان على الجمعيات العمومية اختيار مجالس الادارات الفاعلة والقادرة على خدمة اعضائها ، بل والقادرة على البحث عن كل ما يفيد وينمى القطاع السمكى .

(٣) العمل على زيادة تفاعل القطاع السمكى والصندوق الاجتماعى لقدرة الصندوق على تحقيق طموحات القطاع السمكى فى التنمية والتطوير والدعم المؤسسى .

رابعا : معوقات اقتراض القطاع السمكى وسبل علاجها

وفقا لالية العمل فى مجال الاقتراض للمشروعات الصغيرة ، يتقدم طالب القرض بكافة المستندات المطلوبة وهى تختلف من مشروع لاخر داخل القطاع السمكى ، فهناك اوراق ومستندات للمتقدم لطلب قرض .

وفى جميع الحالات لابد للمتقدم لطلب القرض ان يستخرج شهادة عدم وجود بروتستو ، وشهادة عدم وجود افلاس ، وشهادة تأدية الخدمة العسكرية أو الاعفاء منها بالنسبة للذكور ، وبعد استكمال كافة اوراق ومستندات ملف المتقدم لطلب القرض ، يعرض الملف على لجنة فنية لدراسته والتأكد من بيانات الشخص ومعرفته داخل مجتمع الصيادين، وتمشى الاسعار لكافة المجالات المطلوب الاقتراض عليها مع اسعار السوق وموافقتها لمجالات المشروع الرئيسى ، ثم يتولى الباحث الفنى المتخصص اجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وفى حالة ثبوت الجدوى الاقتصادية للمشروع يرفع الملف للبنك للدراسة واتخاذ القرار الائتمانى وفى حالة ايجابية القرار الائتمانى يتم تحديد الضمانات للقرض .

وتعتبر ضمانات القرض من اهم المعوقات التى تواجه المتقدم لطلب القرض ، وتختلف البنوك فى طلبها للضمانات فالبنك الاهلى المصرى يتشدد فى طلب الضمانات ، وعادة يكون طلبه لضمانات القرض عدد اثنين موظفين تغطى مرتباتهم اقساط القرض، ويعتبر هذا عائق صعب لا يمكن توفيره من جانب الصياد ، حيث يعيش الصياد فى مجتمع الصيادين ابا عن جد ويصعب عليه ايجاد موظفين مستعدون لضمانته بمرتباتهم وتحويلها على البنك ، والتضحية بدخل اسرهم واولادهم وهو الدخل الوحيد لهم فى حالة تعسر الصياد وعدم سداده للاقساط ، ولقد تسبب ذلك فى اعاقة كبيرة لاستكمال اجراءات القرض واستلامه للعديد من الصيادين .

ونظرا لتمسك البنك الاهلى بهذه الضمانة ، فلقد ساعد الصندوق الاجتماعى للتنمية على إنشاء جمعية التأمين التعاونى كعلاج لهذا الامر ، ودعمها بمبلغ عشرة مليون جنيه لكى تقدم وثيقة تأمين للبنوك كضمان لسداد القروض التى يحصل عليها المستفيد من المشروعات الممولة عن طريق الصندوق الاجتماعى ، ويصل ضمان جمعية التأمين التعاونى إلى ٩٠% من قيمة القرض الذى يقدمه البنك ، وتصبح نسبة ١٠% المتبقية من قيمة القرض هى المخاطرة الائتمانية التى يتحملها البنك ، وذلك مقابل ما يحصل عليه من رسوم وفائدة على القرض ، إلا أن الواقع الحالى يؤكد أن الكثير من الحالات لا يعتد البنك بضمانة جمعية التأمين التعاونى ، وفلسفة البنك فى عدم قبول وثيقة الجمعية هى احتمال تأخر سداد الوثيقة لفترة طويلة .

ولم يقتصر القطاع السمكى على تقديم ضمانة وثيقة جمعية التأمين التعاونى ، بل تحمل رسوم إصدار وثيقة تأمين اخرى من احدى شركات التأمين لتغطية كافة مخاطر الابحار للصيد سواء الغرق أو حدوث اعطال أو فقد مستلزمات صيد ... أو خلافه ، ويعتبر هذا ضمان آخر للبنك يقلل من المخاطر الائتمانية فى اقراض القطاع السمكى ، وعلى الرغم من ذلك يعانى ابناء القطاع السمكى الكثير فى إنهاء إجراءات إقراضهم من البنك الاهلى .

وعلى جانب آخر فإن بنك التنمية والائتمان الزراعى يتميز بمرونة فى التعامل عند إقراض القطاع السمكى ، حيث يعتبر القطاع السمكى احد قطاعات وزارة الزراعة التى تشرف على بنك التنمية والائتمان الزراعى ، والذى يهتم فى المقام الاول بمسئوليته فى تمويل واقراض وتنمية قطاعات وزارة الزراعة ، فهو يعتمد فى ضماناته على وثيقة التأمين التعاونى وتغطيتها فى ضمانه ٩٠% من قيمة القرض الممنوح ، وكذلك وثيقة التأمين على كافة المخاطر التى تتعرض لها مركب الصيد بالبحر ، ثم ضمانة الزوجة أو الاخت أو ... كضمان اضافى للنسبة المتبقية من قيمة القرض الممنوح ، الا ان هناك حاجة لزيادة الخبرة الائتمانية والإدارية لبعض موظفى البنك ، اضافة إلى حاجة البنك الماسة لضخ التمويل اللازم من جانب الصندوق الاجتماعى بالسرعة المطلوبة والتوقيت المناسب ، وكذلك المبالغ الكفيلة باقراض المشروعات الصغيرة للقطاع السمكى ، لما تتصف به تلك المشروعات من ضرورة الاقراض فى التوقيت المناسب لارتباطها بالظروف الجوية والموسمية للإنتاج ، حيث يعانى بنك التنمية والائتمان الزراعى من عدم توفر التمويل من جانب الصندوق الاجتماعى بالكم والتوقيت المنتظم والمناسب ، حيث يميل العاملون بقطاع الصيد للتعامل مع المشروعات الممولة من

الصندوق الاجتماعى ، بدلا من البنوك لما لذلك من فوائد ومميزات عديدة من حيث سعر الفائدة وفترة السداد وسرعة الأداء .

خامسا : توصيات الدراسة فى مجال الإقراض للنهوض بالقطاع السمكى

(١) زيادة فعالية وكفاءة أداء الائتمان وتقوية موقفه ، وذلك بإجراء اصلاحات وتغير شامل فى المفاهيم والنظرة إلى الائتمان ، وسبل تنظيمه وإدارته والتى منها :

أ- تبسيط الإجراءات فى التحرى والدراسة والموافقة على منح القروض.

ب- تقليل الفترة الزمنية للموافقة على منح القرض .

ج- تخير أماكن مناسبة لفروع البنوك تكون قريبة من اماكن تجمعات المقترضين

د- تبسيط إجراءات الضمانات .

هـ- منح القروض فى الوقت المناسب .

و- جدولة الأقساط فى توقيتات مناسبة تتزامن مع مواسم الإنتاج .

(٢) العمل على خفض سعر الفائدة على القروض ، وزيادة فترة السداد إلى عشرة سنوات بدلا من خمسة ، أسوة بالمزارعين ، لما لذلك من تدعيم لموقف المقترض ومساعدته على نجاح مشروعه ، خاصة قروض الإنتاج السمكى لما لها من اهمية لسد الفجوة الغذائية البروتينية الحيوانية ، وهو هدف قومى .

(٣) العمل على التزام البنوك من قبل البنك المركزى بضمانة جمعية التأمين التعاونى .

(٤) حث البنك الاهلى على المرونة فى قبول الضمانات بالنسبة لقروض القطاع السمكى.

(٥) تشجيع بنك التنمية والائتمان الزراعى لمزيد من التفاعل مع القطاع السمكى ، وتسهيل إجراءات الإقراض فى التوقيت المناسب للمقترض.

(٦) إرشاد أعضاء الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك على ضرورة اختيار مجلس ادارة فعال ، لأعضائه القدرة على التحرك تجاه المسئولين وجذبهم ناحية دعم القطاع السمكى، ولا يكون اختيار الأعضاء وفقا للقبلية والعزوة .

(٧) العمل على جذب الصندوق الاجتماعى للتنمية لدعم وتنمية قطاع الصيد سواء بالقروض أو المنح أو تنمية المجتمع ، لأنه الهيئة القادرة على ذلك لما يتمتع به من كفاءة إدارية وفنية قادرة على دراسة المشروعات وجديتها وتوجيهها بما يكفل لها النجاح ، إضافة إلى الدعم المؤسسى وتطويره ، والمفقود فى الوكالات المنفذة .

(٨) تفعيل وتنشيط ودعم دور الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك عن طريق الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، حتى يمكن تقديم خدماته بصورة أقوى وأفضل حتى يمكن للقطاع السمكى الاعتماد عليه كجهاز من داخل المقتصد السمكى بالملايين من الجنيهات ، وان استدعى ذلك خفض سعر الفائدة ، وزيادة فترة السداد للأقساط .

(٩) فتح مجال الإقراض للقطاع السمكى فى مجال الاستزراع السمكى ، وخاصة للتحول من نظام الاستزراع التقليدى فى المزارع السمكية إلى نظام النصف مكثف ، لما لذلك من مردود مضاعف فى الإنتاج السمكى ، وما يستتبعه من مردود اقتصادى جيد على كافة المستويات . بالإضافة على ما يتمتع به الاستزراع السمكى من تواجده فى مكان ثابت محدد يمكن متابعته من البنوك فى أى وقت .

المراجع

- الجمعية التعاونية لاصحاب سفن الصيد الالية بالانفوشى ، **مشروع تطوير صناعة الصيد والثروة السمكية بالإسكندرية ومطروح** ، بيانات غير منشورة ، الإسكندرية ، يوليو ٢٠٠١.
- الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بالمعدية ، **مشروع تطوير وتوفير مستلزمات الصيد بمحافظة البحيرة** ، بيانات غير منشورة ، المعدية ، محافظة البحيرة ، يوليو ٢٠٠١ .
- المركز الدولى للبحوث والاستشارات ، كومبيصل ، المؤتمر والمعرض الثانى للحياة والبيئة ، **دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تنمية المصايد الساحلية** ، فندق فلسطين ، الإسكندرية ، (٣-٥ ابريل ٢٠٠١).
- سالم ابراهيم نصر ، **تمويل التنمية الريفية بمحافظة الشرقية** ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٧ .
- سعيد عبد العزيز عثمان ، **دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٣ .
- محمد رشراش مصطفى ، **الاقراض الزراعى فى المنظور التنموى** ، الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الادنى وشمال افريقيا ، عمان ، الاردن ، اغسطس ١٩٩٢.
- وزارة البحث العلمى ، المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد ، ورشة عمل عن الواقع البيئى والمصائدى فى البحر المتوسط وبحيرة ادكو ، **تقييم الاداء الاقتصادى لاسطول الصيد المصرى بالبحر المتوسط لعام ١٩٩٩** ، فندق فلسطين ، الإسكندرية ، ٦-٨ يونيو ٢٠٠١.
- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، **احصاءات الإنتاج السمكى** ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- Warren, F.Lee,Michae I. Boehlije, Aaron G. Nelson, William G. Murray, **Agricultural Finance**, Eight Edition, Lowa State University Press / Ames, 1988 ,pp.42-44.

Role of Fisheny Co-operatives of Egy ,t in Financing Fish production activities, Problems and Solutions

Samy Mohamed Abu El- Enein

National Institute of Oceanography and Fisheries Alexandria

Summary

Individuals and small firms are generally lacking enough savings to fund their new projects or expand scope of their economic activities particularly in developing countries. They seek financial sources for loans.

Fishing sector in Egypt is lacking financial support to develop and expand scope of fishing operations.

It was found that available funds in cooperative societies of fishermen are far beyond required funds for boats modernization.

Skilled board of staff in fishing cooperatives in Behera, Alexandria and Mattrouh governorates has succeeded in dealing with Social Fund of Development (SFD) to finance several fileds of fishing operation. Such financial support has resulted in tangible success in fulfilling functions of these societies.

The study investigated and discussed means such success in fishing cooperatives in these three governorates and how to generalize it in the reming fishing cooperatives in the country. The study also investigated existing constraints of borrowing in the fishing sector and how to determine secured limits of borrowing for fishermen and boats owners and how to promote credit facilities in the fishing sector of Egypt.

Several recommendations has been reached in the study as reducing rate of interest of borrowed money, flexibility of guarantee required for redeemable lons encourtaging banks and money institutions to lend fishermen in special terms and to raise skills of cooperatives board of staff.